تداولية الفروق النحوية في صيغ الأمر - دراسة تطبيقية في أمثلة كتاب سيبويه-

ID No. 3903

(PP 31 - 42)

https://doi.org/10.21271/zjhs.25.4.3

دلدار غفور حمدأمين بالكي **سعدي سعدون سرتيب**

قسم اللغة العربية/ كلية اللغات - جامعة صلاح الدين- أربيل

deldar.hamadameen@su.edu.krd saade.sarteep@su.edu.krd

الاستلام:2021/02/01

القبول : 2021/04/14

النـــشر: 2021/08/15

ملّخص

يحاول هذا البحث تلمُّس الدلالات التداولية وفروقها في صيغ الأمر الأربعة: فعل الأمر، المضارع المقترن بلام الطلب، اسم فعل الأمر، والمصدر النائب عن فعل الأمر، في أمثلة كتاب سيبويه، وذلك باستثمار طروحات النحاة الدلالية قديمها وحديثها وما يمليه الفكر على الباحث، ومن ثمَّ ربطها بالأبعاد التداولية الأساس، من: الأفعال الكلامية والقصدية، والاستلزام الحواري وقواعد التخاطب، والافتراض المسبق، والتأشيرات؛ لمعرفة خواص تراكيب الخطاب الأمري وما يساق إليها من المواقف الكلامية، وذلك من خلال كشف الخيوط الدلالية اللطيفة والملامح التداولية التي تحدّ هذه البنى، وبالتالي التدليل على مسلك تحقّق التواصل الأمثل بكل صيغة في سياقاتها.

الكلمات المفتاحية: التداولية، الفروق النحوية، صيَغ الأَمر، كتاب سيبويه، أسلوب التخاطب.

1. مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصَّلاة والسَّلام على رسوله الأمين و آله الأَطهار و أَصحابه الكرام، أما بعد:

فقد وجدت اللغات البشرية ليعبرِّ بها الناس عن أفكارهم وأغراضهم التواصلية في التعايش، ونظرًا لتنوع مناحي الحياة فإنَّ المتكلِّمين صاروا في حاجة إلى ضروب من الأساليب والتراكيب تمثّل مقاصدهم، لذلك وُجد في اللغة لكلّ معنى أسلوب كلامي بعدة صيغ في الأكثر، ولولا هذا لوقع اللبس وما حصل الاتصال، إلا أَنَّ ما يدعو إلى الوقفة والتساؤل هو توفّر أكثر من صيغة أو أداة للتعبير عن معنى كلامي واحد، وهذا قد يبدو لغير المتأمِّل أو المتخصِّص ضربًا من الحشو و الترف اللغوي. فجاءت هذه الدراسة الموسومة بـ(**تداولية الفروق النحوية في صيغ الأمر -دراسة تطبيقية في أمثلة كتاب سيبويه-**) وما شاكلها من دراسات لتبحث فيما دقّ من الحقائق اللغوية فيندفع بها التوهُّم السابق، وقد اجتهد الباحث في بيان الملامح التداولية التي تتضمنها صيغ الأمر في أمثلة كتاب سيبويه، مع السعي إلى كشف الخواص التركيبية الدلالية التي يتسم بها كلّ صيغة و أداة.

تمّ بناء العمل على مدخل و أربعة مطالب مع تقديم له وإدراج نتائجه، في المدخل جرى الحديث عن مفهوم الأمر في النظر التداولي، وأُفردت المطالب لذكر الدلالات والفروق التداولية في أمثلة صيغ الأمر، في المطلب الأول تم الحديث عن المعاني التداولية لصيغة فعل الأمر، و في المطلب الثاني جرى الحديث عن دلالات صيغة(لِيَفْعَلْ) التي تحتملها في التداولية، وخصّص المطلب الثالث لذكر تداولية الفروق النحوية في صيغة المصدر النائب عن فعل الأمر مع بيان الفروق بينها وبين الصيغ الأمرية الأخرى التي وردت في أمثلتها، وفي المطلب الرابع تم بيان تداولية الخطاب الأمري بصيغة(اسم الفعل) وفعل الأمر و الفروق التداولية بينهما، وفي الختام تم إدراج أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، مع قائمة المصادر و المراجع التي استمد البحث منها مادته العلمية، والتي تنوعت بين كتب النحو و البلاغة و الدراسات التداولية.

2.1. مشكلة البحث:

تبرز مشكلة البحث في إثارة السؤالين الآتيين :

1- هل لاختلاف صيغ خطاب الأمر في الكلام أثر في الفعل الناتج عن الفعل الكلامي عند المتلقين في الاستعمال اللغوي؟

2- هل باستعمال الصيغ الأمرية الأربعة نبلغ القصد المبتغى من التخاطب بدرجة متشابهة أو مختلفة؟

3.1. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أمور، منها:

1- أهمية المعرفة التداولية وفاعليتها في فهم القواعد النحوية و توظيفها في الاستعمال للتثبّت من دقة التعبير.

2- يقدّم البحث رؤية تأمّلية جديدة في فهم الخطاب الأمري، بتوظيف الأبعاد التداولية في استعمال صيغ الأمر.

3- الكشف عن دلائل توافق كثير من أنظار سيبويه مع ما أفرزته اللسانيات التخاطبية في فهم الكلام و تحليله.

4- البحث يفيد كلّ مَن يروم الدقة أو التعريض في التخاطب في مناحي الحياة المختلفة.

4.1. هدف البحث:

هدف هذا البحث هو بيان خصوصية الخطاب الأمري بصيغه المختلفة وما تفترق به أمثلته، والوقوف عند نظر سيبويه في هذه الصيغ و مدى ارتباطه بالبحث التداولي.

5.1. الدراسات السابقة:

بحسب استقصائنا لم نجد دراسة تقف عند أمثلة صيغ الأمر المتناظرة في باب جملي واحد في كتاب سيبويه، وتحلّلها من منظور الأبعاد التداولية الأساس.

6.1. حدود البحث:

يقتصر البحث على :

أمثلة صيغ الأمر الأربعة: صيغة فعل الأمر، صيغة الفعل المضارع المقترن بلام الطلب، صيغة اسم فعل الأمر، وصيغة المصدر النائب عن فعل الأمر، في الأمثلة التي فيها المقابلة بالصيغ الأمرية الأخرى في كتاب سيبويه، وتحليلها على وفق الأبعاد التداولية الأربعة الأساس.

7.1. منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي و التحليلي في تناول أمثلة صيغ خطاب الأمر في كتاب سيبويه.

2. مفهوم الأمر في التداولية:

الأمر من معاني الكلام كثير الاستعمال في التداول اللغوي، قال السكاكي من أهل المعاني في مفهومه إنّه:"طلب فعل غير كفّ على سبيل الاستعلاء"(2000، ص:318)، وقيل: هو طلب الفعل بصيغة مخصوصة على وجه التكليف، والإلزام بشيء لم يكن حاصلاً قبل الطلب وفي وقته(جمعة، 2005، ص:103)، والأصل في الأمر أَنْ يكون الطلب على وجه الاستعلاء، وبالتالي يدلّ على تعالي المتكلِّم، ولهذا تجري صيغ الأمر مجرى الإيجاب(السيرافي، 2008، ج3ص:44) و زمنه الاستقبال، ولا يتحقّق هذا المعنى بمجرد التلفُّظ بالخطاب؛ إذْ لابدّ من اقتران الفعل بسلطة المرسل، فهي معيار يسمح بتنوع بنية الخطاب العميقة في إنجاز الأَفعال اللغوية(الشهري، 2004، ص:234)، كما أَنَّ "شرط الاستعلاء شرط تداولي؛ إذ تحدّد علاقة المتكلِّم بالسامع، بحيث يجب أَنْ تكون مرتبة المتكلِّم أعلى من درجة المخاطَب أو السَّامع، وهذه السلطة هي التي توجب أَنْ تكون ردة فعل المخاطَب تنفيذ الأَمر المطلوب منه" (سلفاوي، 2009، ص:164)، وقد يكون هذا الاستعلاء بأَمر من الأمور التي يُبنى عليه الموقف، بحيث يتوفر في أحدهما من دون الآخر و إنْ كان فوقه فيما سواه، ومن ذلك ما رآه السيرافي في قول عمرو بن العاص لمُعاوِيَةَ:

أمرْتُك أَمْرًا جازِمًا فَعَصَيْتَني ... وكان من التَّوْفِيق قَتْلُ ابنِ هاشِمِ

حيث قال:"يجوز أَنْ يكون عمرو رأى نفسه من طريق المشورة، وحاجة معاوية إليه في رأيه أَنّه فوقه في هذا الباب"(2008، ج1ص:497)، واختاره ابن يعيش(2001، ج4ص:289).

أما الأَمر في النظر التداولي وعلى وفق نظرية الأفعال الكلامية فجزء من الأفعال التوجيهية(الشهري، 2004، ص:340)، إذْ ينشئ به المتكلِّم عملاً غير واجبٍ، لذلك لا يكون إلّا بالفعل(سيبويه، 1988، ج1ص:137)، وللأَمر والنهي عند سيبويه "قوة طلب تتمثّل في تزجية المخاطَب إلى أمر يكون كالملزم بإيقاعه وإنجازه في الكون الخارجي"(ميلاد، 2001، 159)، فأَنتَ إذا أَمرت المخاطَب أو نهيته إنَّما "تريد أَنْ تخرجه مِن أمر و تدخله في آخر"(سيبويه، 1988، ج1ص: 289). و قد يخرج الأمر عن وضعه الأصلي فيستلزم معاني أخرى كثيرة تتطلبه ظروف الكلام وتدلّ عليها القرائن.

وذكر النحاة "أنَّ الأمر معناه طلب الفعل بصيغةٍ مخصوصة، وله و لصيغته أَسماءٌ بحسب إضافاته، فإنْ كان مِن الأعلى إلى مَن دونه، قيل له: أَمر، وإنْ كان مِن النظير إلى النظير قيل له: طلبٌ، وإنْ كان مِن الأدنى إلى الأعلى، قيل له: دعاءٌ" (ابن يعيش، 2001، ج4ص:289)، إنَّ هذا التحديد لأنواع الأمر و تسميته بحسب المتخاطبين هو نظر تداولي لهذا المعنى الكلامي؛ إذْ في ذلك مراعاة لمقام أقطاب عملية التخاطب والعناصر السياقية.

إنَّ الأصل في معنى الأمر أَنْ يُؤدى بصيغة(لِتفْعَلْ)؛ لأنَّ الأصل في تأدية معاني الكلام أَنْ يكون بالحروف، فقد جاء في شرح المفصل أَنَّ "أصل الأمر أَنْ يكون بحرف الأمر، وهو اللام، فإذا قلت: اِضربْ، فأَصله: لِتَضربْ، و قُمْ، أصله: لِتَقُمْ، كما تقول للغائب: لِيضْرِبْ زيدٌ، و لِتذهَبْ هِندُ، غيرَ أَنَّها حُذفت منه تخفيفًا ولدلالة الحال عليه، وقد جاءت على أصلها شاذة"(ابن يعيش، 2001، ج4ص:293، وينظر: ابن السرّاج، ج2ص:174)، وهذا العدول ليس للتخفيف أو كثرة الاستعمال فحسب، بل تلبية لمقتضيات التخاطب، فيُؤمر بفعل الأمر(اِفْعَلْ) أو المصدر النائب عنه أو اسم الفعل، وفيما يأتي بيان للفروق التداولية في إنجاز هذا الطلب في كلّ صيغة من أمثلة كتاب سيبويه.

3. تداولية الفروق النحوية في صيغة (اِفْعَلْ) :

تختلف قوة إنجاز الطلب بما سمّاه أوستن وحدات مساعدة(2019، ص:108)، حيث يسبق الطلب أو يلحقه بعض وحدات كلامية لها دور في تحديد القوة الإنجازية للفعل الكلامي، كما في قولهم:

(1) كتبتُ إليه أَنْ اِفعلْ.

(2) أمرتُهُ أَنْ قُمْ.

(3) أوعزتُ إليه بأَنْ اِفعلْ. (سيبويه، 1988، ج3ص:162)

الأمثلة كلّها من الأفعال الكلامية التوجيهية المراد منها إنجاز الفعل على الوجه المقصود، إلا أنَّ الوحدات المساعدة التي تصحب الكلام تكفّ حمله على المعنى الحرفي الظاهر أو تشدّده، فيكون الفعل الناتج عن كلّ منها مختلفًا باختلافها، وبهذا تكون هذه الوحدات عناصر زائدة عن القدر المطلوب في التخاطب، فيخرق بها المتكلِّم مسلّمة الكم من قاعدة التعاون، فيستلزم الكلام دلالات مضمرة من نحو: النصح والإرشاد أو التوبيخ و التعنيف...، وغيرها من المعاني التي لايمكن الجزم بها في أمثلة كتاب سيبويه؛ نظرًا لغياب بعض العناصر السياقية فيها، من شخصية المتكلِّمين وخلفياتهم المعرفية والاجتماعية والنفسية، وظروف التخاطب ومتعلقاتها من الزمان والمكان والأحوال، ولعلّ هذا بسبب سوقها لتأسيس القواعد النحوية، إذ بعضها ليست أقوالاً منجزة في ظروف تخاطبية معينة، بل أرادها سيبويه لتكون قوالب تعبيرية يستعان بها في إنجاز القول الموافق للقصد وتأويله.

إنَّ كلمة (إيعاز) وهي من الإشارة في المثال(3) بمثابة افتراضات مسبقة بنيوية تكشف عن اختلاف ظروف التخاطب في الأمثلة، كما أَنَّ الأثر الإنجازي للفعل الكلامي يكون أَخفَّ في نفس المأمور ممّا في القولين(1) و(2)، وهذا يوحي المتلقي بافتراض مسبق يبيّن مقامات التكلُّم كأَن يكون المثال(3) بين المتلقي والمتكلِّم مودّة خفَّفت عنه أثر الطلب بهذه الوحدة المساعدة؛ طلبًا لسرعة الاستجابة و التحقيق، وصونًا للمسافة الاجتماعية بينهما، فيبدو التأدُّب التهذيبي فيه لائحًا، بخلاف المثال(2) الذي تشدّد فيه الوحدة المساعدة(أمرته) قوة الإلزام بتحقيق المراد. وقد بيّن أوستن كيف تغيّر هذه الوحدات المساعدة قوة الفعل الكلامي و أثره في الكلام، و مثّل لذلك بما يأتي(2019، ص:108):

أ- أغلِقْه، **افعَلْ**، تشبه: آمرك بأن تغلقه.

ب- أغلِقْه، **إنْ كنت تجرؤ**، تشبه أتحداك وفيه معنى التهديد.

ج- أغلِقْه، **إنْ شئتَ**، فيه معنى الإباحة.

تعمل هذه الوحدات كقرائن لفظية تعين على تأويل المقصود، (إنْ كنت تجرؤ) في المثال (ب) تجعل الأمر يُحمل على التهديد، بل قد يصير بها الأمر(أغلِقه) نهيًا غليظًا(لا تُغلِقْه)، في حين (إنْ شئتَ) في المثال (ج) عنصر مساعد يُؤوّل به الأمر على الإباحة.

ومنه أيضًا ما جاء في الكتاب:

(1) امرُرْ على أيُّهم أفضلُ. **(2) امرُرْ بأيُّهم أفضلُ.** (سيبويه، 1988، ج2ص:401)

التركيبان فعلان كلاميان مباشران، وهما سواء عند سيبويه(1988، ج2ص:401)، وقد يريد أنهما كذلك في الحكم الإعرابي. وإنْ تناولناهما من جهة النظر التداولي يمكن أَنْ نتلّمس بينهما فرقًا في فعل التأثير و الناتج عن القول الذي تظهره الوحدات المساعدة وهي حروف الجر المصاحبة للفعل، (على) في المثال(1) و (الباء) في المثال(2)، اللذان يعملان كافتراضات بنيوية مسبقة تنم عن

اختلاف مواقف الكلام للقولين اللذين أُنجزا بجميع مبادئ التعاون، فلا يستلزمان كلامًا ودلالة، إلّا أَنَّ القوة الإنجازية وكيفيتها تختلف لكلٍّ منهما. إنَّ فعل التأثير في المثال(1) يكون تباعدًا معنويًا لِما يُظهره المارّ عليهم من استعلاء أو سطحية تدلّ عليه حرف الجر(على)، وكذلك يمكن عدّهما مؤشّرًا اجتماعيًا ومكانيًا، الوحدة المساعدة(على) الدالة على البعد و(الباء) الدالة على الملاصقة و التقارب المادي أو العاطفي، فإنَّ الأثر الذي يتركه المتكلِّم في المتلقي في المثال(2) يكون أَهون من المثال(1)؛ لدلالة (الباء) على الملاصقة و التقارب الذهني و الاجتماعي. وبذلك يظهر أنّ الوحدات المساعدة تعمل على بيان الأثر الناتج عن الفعل الكلامي(امْرُرْ)، بحيث يفهم المتلقي بها كيفية إنجاز طلب المرور.

وذكر سيبويه أَنَّه قبيح لو قُلتَ:

(1) اِذهبْ و عبدُالله . (2) اِذهبْ و نفسُك. (3) اقعُدْ و أخوكَ.

ويحسن إذا قلت: **(1 أ) اِذهبْ أنتَ و عبدُالله . (2 أ) اِذهبْ أنتَ و نفسُك. (3أ) اقعُدْ أنتَ و أخوكَ.** (1988، ج1ص:247، 277، 298)

إنَّ المعيارين اللذين وصف بهما سيبويه الأمثلة من المعايير التداولية في قبول التراكيب وتحقّق التواصل بها، فلا يريد سيبويه بقبح الكلام أَنَّه لا يفيد، إذْ يُرى أَنَّ الأمثلة (1،2،3) صحيحة سليمة بل مفيدة دالة لكن في سياقها، وقد وصفها بقُبح لاستعمالها في سياق لايتفق مع قصد المتكِّلم، الذي يُدرَك بمخزون معرفي ذهني"يَسهم في تحديد سلامة العبارة اللغوية أو عدم سلامتها. فقد تكون العبارة سليمة نحوًا و دلالة، لكن لاحنة بخرقها لمعرفة مِن المعارف العامة"(المتوكل، 2006، ص:23)، فالقبيح هو المتكرّه في نفس الحكيم(الرُّماني، د.ت، ص:73)، أو هو استعمال اللفظ أو الكلام في غير موضعه، قال سيبويه:"ويحتمِلون قُبحَ الكلام حتَّى يضعوه في غير موضعه"(1988، ج1ص:31)، وهذا الوضع قد يكون نحويًا أَو تداوليًا، إذًا حُكم القبح "ناتج عن قصور في تأدية التركيب المعنى المبتغى، وما يترتّب على ذلك من لبس أو غموض"(نعامنة، 1999، ص:242)، وقد يسمّى باللحن التداولي(إدريس، 2004، 246). ويحسن الكلام ويفيد حين تصير ألفاظه تابعة للقصد؛ إذ "الألفاظ خَدَم للمعاني"(ابن جني، د.ت، ج1ص:220)، فلا تكفي الصحة التركيبية في النظر التداولي في التواصل بل لابدّ من اقترانها بالمناسبة أو الحسن في تحديد سيبويه، كما يمكن لهذين الوصفين أَنْ يمثِّلا بعض الدرجات التداولية التي عيّنت بالموجبة والسالبة والصفرية، حيث يُوصف الخطاب بالتداولية الموجبة حينما يُفهم المقصود منه فهمًا تامًّا، والتداولية سالبة إذا وقع خللٌ في تأويل المقصود، أي كانت الفائدة ناقصة، والتداولية صفرية إذا لم يعثر المتلقي على الفائدة، أو هي عدم فهم المراد(سعود، د.ت،ص:14-15). ويرى كارتر أنَّ سيبويه حينما يصف الكلام بالقُبح والحُسن والجمال و الخبث و الضعيف والقوي والجيد...، وهي أحكام أخلاقية أو ثقافية، كان يعالج الكلام على أنَّه ضرب من السلوك الاجتماعي(1973، p:146)، فصور الكلام تُظهر المستويات الاجتماعية لأصحابه(السعران، 1963، ص:134)، كما تكشف الأوصاف الزائدة على معيار الصَّواب و الخطأ، عناية سيبويه بفصاحة الكلام و حسن النظم(نعامنة، 1999، ص:227)، فالأمثلة(1 أ)، (2 أ)، (3أ) لها وضع تداولي يختلف عمّا تقدمها، إذْ يصلح كلّ منها في موقف وسياق لا يحسن فيه غيره كما يتبيّن، فالضمير (أَنْتَ) في الأمثلة لا يُحمل على معناه اللغوي الظاهر، الذي هو مؤشر شخصي دالّ على المخاطَب المذكر وقد كرّر للتوكيد، بل هو عنصر مساعد زائد يختلف به المعنى ويتوقف عليه التواصل الأمثل، إذْ يُخرق به مسلمة الكم في مبدأ التعاون، فلا يدل الكلام معه على الأمر المجرّد، بل يتولّد منه فعل تأثيري يكمن في التشديد على إيقاع الطلب من المخاطَب نفسه و بصرامة وتخصيص، ومن ذلك أيضًا قول الله تعالى: "وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ"(القرآن الكريم، سورة البقرة:35)، إذ يرى النحاة والمفسرون أَنَّ الضمير(أَنْتَ) توكيدٌ لفظي في فعل الأمر للمخاطَب، و يمكن تفصيل هذا التوكيد بأَنْ نعدّ الضمير(أنتَ) مؤشّرًا شخصيًا يكشف كيفية إنجاز المأمور للفعل الطلبي، ولمّا كان(أَنْتَ) عنصرًا زائدًا عن المطلوب في التخاطب وهذا خرق لمسلّمة الكم في مبدأ التعاون، فإنَّه يستلزم الكلام دلالات مضمرة، نحو الإيحاء بوجوب توفير السَّكن والسُّكون والنَّفَقة من لدن الرَّجل .

4. تداولية الفروق النحوية في صيغة(لِيفعَلْ):

ما يتعلّق بخواص صيغة(لِيفْعَلْ) في الفعل التوجيهي، فهي تتميز بعدة سمات بيانية من صيغة فعل الأمر(اِفْعَلْ) والصيغ الأخرى من وجوه، وهي:

الفرق في التأشير الزمني: إنَّ صيغة(لِيفعَلْ) من حيث الزمن تدلّ على ملمح إنجاز الطلب بعد زمن التكلُّم من دون تراخٍ؛ لأنَّ بنية (اِفعَلْ) مؤشر زمني يدلّ على مطلق الاستقبال، في حين صيغة(لِيَفْعَلْ) فيها الدلالة على المستقبل المتجدد القريب(حسّان، 2006، ص:246، و الريحاني، د.ت، ص:181)؛ لأَنَّ صيغة(يَفْعَل) ما تزال قائمةً ولم تخرج عند دلالتها الفعلية

المتضمنة للتجدّد الحدَثي المقترن دائماً بالزمن لما تقتضيه دلالة الفعل من اقتران الحدث بالزمن، وكل الذي تغيرّ هو ما دلّت عليه الأداة(لام) الأمر من الخروج من دائرة الخبر إلى دائرة الطلَب. و يُذكر أَنَّ(لام) الأمر دخلتْ بعد تحقّق الفعل المضارع، فأزاحت منه الدلالة على الحال لما يقتضيه الأمر من الدلالة على المستقبل؛ لأَنَّ الفعل الناتج عن قول الأمر وهو الامتثال لايحصل إلا بعدَ الانتهاء من النطق باللفظ. وكأنَّ الطلب بـ(لِيَفْعَلْ) يكون لشأن يراد من المخاطَب المعاودة والتكرار في تحقيقه، كما يتضمن قصد التلبّس بإنجاز المطلوب، أمّا (اِفعَلْ) ففيه ملمح لنوع من التراخي إلاّ ما دلّت عليه القرينة، وهذا ما يدلّ عليه قول سيبويه:"وأمّا الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينَقطع. فأمّا بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعِ ومِكْث وحُمِدَ. وأمّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمِرًا: اذهَب واقْتُلْ واضرِبْ، ومخبراً: يَقْتُلُ ويَذهَبُ ويَضرِبُ ويُقْتَلُ ويُضْرَبُ. وكذلك بناء ما لم يَنقطع وهو كائن إذا أخبرتَ"(1988، ج1ص:12)، وذكر ابن يعيش أنَّ زمان الإخبار عن المضارع هو زمان وجوده(2001، ج4ص:207)، بيدَ أَنَّ الأداة(لام) الأمر حدّدت زمن المضارع فنقلته إلى المستقبل؛ لأَنَّ تحقُّق المعنى ولو في الذهن لا يكون إلاّ بعدَ الانتهاء من التكلُّم.

الفرق في العلاقة التخاطبية: إنَّ علاقة المتكلِّم بالمخاطَب قد تعيّن طريقة إلقاء صيغة الطلب، فإنَّ الخطاب الأمري بصيغة (لِيفعَلْ) له طاقة إيحائية مكثفة في التعبيرعن المقاصد، وإنّما قد تستلزم دلالات ضمنية من نحو: النصح أو الإرشاد أو التلطُّف أو الرجاء، وبذلك تقترب من الأفعال الإنجازية غير المباشرة(مصطفى،2012، ص:231)، قال الدكتور أحمد عبدالستار الجواري:"الأمر بالمضارع المتصل باللام فيه شيء من اللين والتلطُّف يكاد يقربه من الرجاء والالتماس وبذل النصيحة"(1974، ص:58)، وإنْ أُريد به حقيقة الأمر فإنَّ فعله التأثيري أخفّ من (اِفعلْ) الذي ينم عن السلطة والشدة في فعل التوجيه والإلزام بالتنجيز، كما أنَّ صيغة(لِيفعَلْ) تحمل قيمة تأدُّبية في الطلب، لا توجد في صيغة فعل الأمر، قال ابن هشام:"لِيفعَلْ فلانٌ كذا، إذا لم ترد الاستعلاء عليه"(1985، ج1ص:295)، وقد جاء في الحديث أمر المخاطب باللام، ومنه قول الرسول-صلّى الله عليه وسلّم-: "لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ فَإِنِّي لاَ أَدْرِي لَعَلِّي لاَ أَحُجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ"(مسلم، 1334هـ، ج4ص:79)، والأصل فيه: (خُذُوا مَنَاسِكَكُمْ)، لكنّه -صلّى الله عليه وسلّم- عدل إلى صيغة(لِيفعَلْ) في إشارةٍ تداولية لما تضمنه الفعل المضارع المفيد للتجدّد الحدثي وقرب الامتثال، دلالةً على طلب الفعل الذي يكون إنجازه قريبًا، وكأنّ المتكلِّم(الآمِر) يُلمح إلى وجوب الامتثال على الفور أو ما هو قريب منه وليس على التراخي، والتلطّف فيه مع المعاودة فهي من شعائر المسلمين.

كما تفترق الصيغتان أَيضًا في كون (اِفعَلْ) تستعمل إذا كان المأمور مخاطبًا أي شاهدًا في الخطاب، و(لِيفعَلْ) إذا كان غائبًا(سيبويه، 1988، ج1ص:138)، وقد تستثمر صيغة (لِيفعَلْ) في المواقف التي تُنعت صلة المتخاطبين بالعدائية والتنافر، فهي تأشير اجتماعي يدلّ على التباعد النفسي، بحيث يُعامل المخاطَب معاملة الغائب وهو حاضر. و تصلح بنية(لِيفعَلْ) للطلب في مواقف المبالغة والتوكيد، كما ذهب الزجاجي إلى ذلك فقال:"وربما أَدخلت اللام في هذا الفعل أَيضًا توكيدًا، فقيل: لِتَذهَبْ يا زَيدُ، ولِتركَبْ و لِتَنطلِقْ"(1985، ص:92).

وقد تأتي بنية (فَعَلَ) الإخبارية بمعنى الأمر بصيغة(لِيفعَلْ)، و"إذا قال المتكلِّم شيئًا و أراد شيئًا آخر، فعندئذٍ يفهم المتلقي كلامه على التضمين أو المجاز"(بُريك، 2016، ص:36)، أو الاستلزام الحواري في النظر التداولي، وهذا يحمل المتلقي على النشاط الاستدلالي لفهم المعنى المضمر المقصود، ومنه قولهم: **(1) اتقى اللهَ امرؤٌ وعَمِلَ خيراً.** ومعناه: لِيفعلْ و لِيَعملْ(سيبويه، 1988، ج3ص:504). و يمكن تمثيله بـ: **(2) [لِيتَّقِ اللهَ امرؤٌ ولْيعْمَلْ خيراً].**

المثال(1) في ظاهره إخبارٌ إلاّ أنَّه فعل كلامي غير مباشر؛ لخرقه مسلّمة المناسبة ضمن مبدأ التعاون التخاطبي، فيستلزم القول محتوى التوجيه الأمري وهو المثال(2)المؤوَّل، الذي هو مراد المتكلِّم وقد عبرَّ عنه بصيغة خبرية؛ لإنجاز الأمر على وجه السرعة وكأنَّ المطلوب قد تحقّق ويتمّ الإخبار عنه، وتطبيق قاعدة التأدُّب والتخفيف على المتلقي والتأثير فيه بقبول الطلب وتحقيقه؛ فالكلام يوحي بأنَّه في سياق النُّصح والإرشاد، فيستوجب اللين والاتزان؛ ولهذا جاء فعل القول بصيغة خبرية(فعل ماض)، وأمّا الفعل المتضمن في القول فهو أمر بصيغة (لِيفعَلْ)، وبالتالي يختلف فعل التأثير الذهني و الجسدي لكلٍّ منهما وفق ظروف التخاطب، ما يجعل المتلقي يفترض مسبقًا بأَنَّ المتكلِّم يشير إلى إيقاع الطلب في سرعةٍ فيمضي في إنجازه، بخلاف لو طلب بصيغة مباشرة (لِيفعَلْ) التي تتضمن إشارة زمنية حالية أو مستقبلية قريبة فيكون الإنجاز بتباطؤ و تراخٍ بالقياس إلى الإخبار عنه؛ فالأمر مستقبل(السيرافي، 2008، ج1ص:182)، و"صيغة (اِفعَلْ) ونحوها ممّا هو أمر لا تستعمل إلّا في الاستقبال، فإذا قلت لِمَن هو ملتبس بالأكل: كُلْ، فإنَّما طلبت منه أنْ يستديم الأكل، ولم تطلب الأكل؛ لأنَّه حاصلٌ، الحاصل لا يطلب واستدامة الأكل مستقبلة"(أبو حيان الأندلسي، د.ت، ج1ص:79)، وكما في قوله تعالى:"يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ"(القرآن الكريم، سورة القصص:33)؛ لأنَّ النبي- صلّى الله عليه وسلّم- لم يدع التقوى، بل المراد الدوام عليه، كما أنَّه استراتيجية تخاطبية تفصح عن علاقة المتخاطبين

وظروفهما الشخصية الاجتماعية، إذ تتضمن هذه التركيبيات قيمة تأدُّبية من إظهار الود وحفظ ماء الوجه، بحيث لا يروم المتكلِّم إنجاز طلبه بصورة مباشرة.

وتقول:**(1) زيدًا قَطعَ اللهُ يدَهُ.** معناه معنى:**(2) زيدًا لِيَقطعِ اللهُ يدَهُ.** (سيبويه، 1988، ج1ص:142).

القول(1) فعل كلامي غير مباشر إذ ليس هو إخبارًا عن المعنى(قطع اليد) بل طلبًا له، ولا ينتهي المخاطب إليه بالدلالة الظاهرة، بل لا بدَّ من اتخاذ الموقف الكلامي دليلاً عليه والذي هو سياق الدعاء بالشرّ، وقد خرق المتكلِّم قاعدة الكيف من مبدأ التعاون فاستلزم الخبر طلبًا توجيهيًا وهو الأمر في المثال(2)، وهذه الاستراتيجية التخاطبية تفترض مسبقًا أنَّه هناك قطيعة و تباعد نفسي بين المتخاطبين، فيتعجّل المتكلِّم في وقوع المكروه على المدعو، وهو ما يرشد إليه التأشير الزمني لكلٍّ من(قطع) في (1)، و(يقطع) في(2)، أو قد يكون للتفاؤل بذلك، فالدُّعاء يخرج مخرج الخبر، والمعنى معنى الدعاء، كقولك: أدامَ اللهُ عزَّك، والأصل: لِيدم اللهُ عزَّك، إلّا أنَّه خرج مخرج الخبر؛ للتفاؤُل بأنَّه واقع(الرُّماني، 1415هـ، ج1ص:416)، والفعل إذا كان لفظه خبراً و معناه طلبًا، فإنَّ فائدة العدول به عَن صيغة الأَمر، هي التوكيد والإشعار بأَنَّه جدير بأَنْ يتلقى بالمسارعة، فكأنَّه امتثل فهو مخبر عنه بموجود(ابن هشام الأنصاري، د.ت، ص:90)، وهذا ضربٌ من الاستغناء عن لفظ بلفظ غيره إذا كان في معناه(سيبويه، 1988، ج2ص:197، ج4ص:66).

كما في المثال(1) تأدُّبٌ مع الله سبحانه حيث عبرّ عن المراد بالصيغة الأصلية للدعاء وهي الفعل الماضي وليست الصيغة الأمرية، إذ يستعظم ذلك وإنْ كانت تسمى دعاءً لصدورها من الأدنى إلى الأعلى(سيبويه، 1988، ج1ص:142).

5. تداولية الفروق النحوية في صيغة (المصدر الدال على الأمر):

قريب ممّا مضى إنجاز الطلب التوجيهي بصيغة المصدر الخبرية، جاء في الكتاب:

كأَنّه إذا قال: **(1) هنيئاً له الظَّفرُ.** فقد قال: **(2) ليَهْنِئْ له الظفرُ.** (سيبويه، 1988، ج1ص:317).

إنَّ بنية الفعل الكلامي في المثال(1) هي فعل كلامي غير مباشر، والقوة الإنجازية المتضمنة فيه هي الأمر(لِيهنئْ)، وبالتالي يفترق الأثر الناتج عنهما على المتلقي، فإنَّ العدول عن صيغة(لِيفعلْ) إلى صيغة المصدر الخبرية، هو لعدم إرادة طلب الفعل على وجه الاستعلاء، أو لإرادة التوكيد والثبوت، فيدل التأشير الزمني الصفري للمصدر في(1)على دوام وقوع الهناء له، قال السيرافي: "إنَّما يُقال هذا ونحوه لِمَن يكثر منه ذلك الفعل و يواصله"(2008، ج2ص:225)، وأمّا الفعل المضارع في(2) فللتجدّد والحدوث. وقد ذكر الدكتور فاضل السامرائي الفرق بين توجيه الأمر بالفعل أو المصدر في المثالين: اِصبرْ يا خالدُ، و:صَبراً يا خالدُ. فيقول: إنَّ (صبراً) مصدر و(اِصبرْ) فعل، والمصدر أقوى وأثبت من الفعل، حيث المصدر هو الحدث المجرّد، والفعل هو الحدث المقترن بالزمن، فأنت حين تأمر بالمصدر فقد أمرتَ بالحدث المجرّد، وهو آكد من الفعل لمجيئنا بالحدث وحده بلا دلالة على الزمن، أما فعل الأمر فزمنه الاستقبال، وإذا جئنا بالمصدر فقد ذكرنا الحدث. ثمّ إنَّ الفعل لابدَّ له من فاعل، غير أنَّه قد يكون الغرض لايتعلّق بذكر الفاعل وإنَّما يتعلق بالحدث و المأمور به(2000، ج2ص:267)، وهذا ما عنَاه السُّهيلي حينما أورد في (نتائج الفكر في النحو) ضربًا من الحدث وهو ما لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله، لكن يحتاج إلى ذكره على الإطلاق مجردًا من التقييدات بالزمان، أو بالأحوال(1992، ص:57). إذًا الصيغة التي يختارها المتكلِّم تكشف عن مقاصده، وافتراضه بشأن موارد المتلقي السياقية وكفاءاته التخاطبية(سبيربر و ولسون، 2016، ص:374)، وحينما يقف المتلقي عند معنى المتكلِّم فقد نجح التواصل، فضلاً عن أنَّ "الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب، كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع، وإيقاظًا للإصغاء إليه من إجرائه على أُسلوب واحد"(الزمخشري، 1407هـ، ج1ص:14)، وهذا وثاقٌ بين خواص التركيب والمعطى المقامي في الاتجاه التداولي.

6. تداولية الفروق النحوية في صيغة(اسم فعل الأمر):

ذكر ابن السرّاج وجهًا من الفروق بين فعل الأمر وأسماء الأفعال وهو دلالتها على المبالغة، ولولا هذا لما احتيج إليها في الطلب التوجيهي، إذْ قال:"جميع هذه الأسماء التي سمي بها الفعل إنَّما أُريد بها المبالغة، ولولا ذلك لكانت الأفعال قد كَفَتْ عنها"(د.ت، ج2ص:134)، وتعود بلاغة هذه الأسماء إلى موافقتها لظروف الكلام وهي الاختصار و السرعة في توجيه الطلب وإنجازه من لدن المتلقي، جاء في شرح الرضي: ومعاني أسماء الأفعال، أمرًا كانت أو غيره، أبلغ وآكد من معاني الأفعال التي يقال إنَّ هذه الأسماء بمعناها؛ لأنَّ: دونك زيدًا، في الأصل: دونك زيد، فخذه فقد أمكنك. فاختصر هذا الكلام الطويل، لغرض حصول الفراغ منه بسرعة، ليبادر المأمور إلى الامتثال، قبل أنْ يتباعد عنه(زيد)، وكانَ أَصل: إليك عني، أي: ضم رحلك وثقلك إليك واذهب عني. فجرى في كلّها الاختصار لغرض التأكيد(1996، ج3ص:110).

جاء في الكتاب(سيبويه، 1988، ج1ص:249):

(1) قولك: فَرَطَك، وكذلك:أمامك. إذا كنت تأمره أَنْ يَتقدّم. **(1أ) تقدَّمْ.**

(2) قولك: بَعدَك، وكذلك: وَراءَك . إذا كنتَ تأمره أَنْ يَتَأخّر. **(2أ) تأَخَّرْ.**

تفترق هذه الأسماء في المثالين(1،2) عن الأفعال التي بمعناها في(1أ، 2أ)، في أنها تدلّ عليه مع زيادات لا توجد في الفعل، منها: إنَّ هذه الأسماء فيها الاختصار و المبالغة، وهي مثابة لمؤشرات مكانية تدل على المحل في متعلّقات الطلب، كما أنَّها تصلح في مواقف الإبهام المقصود لما كانت منقولة عن الظروف فتحتمل الظرفية لأفعال مضمرة، وبالتالي يخرق الكلام مسلّمة الكم فيستلزم دلالات مضمرة توجهّها القرائن والافتراضات المسبقة.

قولهم: **(1) دُونَكَ.** بمنزلة: **(2) خُذْ.** (سيبويه، 1988، ج1ص:252)

إنَّ المثال(1) يختلف عن (2) في كونه يحمل بعض إشارات تداولية تعين على الكشف عن كيفية الأثر الناتج عن الفعل الكلامي، ولا توجد هذه المعاني في الصيغة الفعلية، إذ(دونك) مؤشر مكاني يدل على تناول المأخوذ بقرب مادي أو عاطفي بين المتخاطبين ومتعلقاتهما؛ لأنَّ(دونك) هو التناول من قربٍ(ابن الخشّاب، 1972، ص:251)، وبذلك يكون إبلاغ القصد أبلغ وأدق في اسم الفعل من صيغة الفعل في توجيه هذا الطلب.

(1) هَلُمَّ ذاك لك. بمنزلة: **(1أ) أَدْنِ ذاك منك.** (سيبويه، 1988، ج1ص:246)

ومنها **(2) هَلُمَّ زيدًا.** إنَّما تريد: **(2أ) هاتِ زيدًا.** (سيبويه، 1988، ج1ص:241)

قال سيبويه: (هلُمَّ) أصلها: لُمَّ، والهاء زائدة، إنَّما هي (ها) التي للتنبيه، ولكنهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم ، وجعلوها للواحد والاثنين والجميع والذَّكر والأنثى(1988، ج3ص:529، وينظر: ابن السرّاج، د.ت، ج1ص:146)، فهي كلمة تستعملها العرب عند الدُّعاء إلى الشيء، بمعنى: أسرِع، تعال، ائتِ...، وقال الرضي في تحقيق معنى(هَلُمَّ):"أي أجمع نفسك إلينا في اللازم ، وأجمع غيرك في المتعدي، ولمّا غيّر معناه عند التركيب، لأنَّه صار بمعنى أقبِل أو أحضر بعد ما كان بمعنى (أجمِع)، صار كسائر أسماء الأفعال المنقولة عن أصولها"(1996، ج3ص:100)، إذ يختلف معنى هذا الاسم في كلّ من المثال(1، 2) عن معنى فعله في (1أ، 2أ)، من وجوهٍ: الأول دلالته على الإسراع والاستعجال في الإقبال والحضور والتقرّب، لما في لفظه من الاختصار وعنصر صوتي دالّ على التقارب وهو هاء التنبيه، فيدل كلامه على أكثر ممّا في لفظه وهو الإقبال المجرّد، فضلًا عن احتجاب المؤشّرات الشخصية للمأمور وهذا ممّا يُلبس على المخاطَب، وبهذا يخرق المتكلِّم في استراتيجيته التخاطبية هذه قاعدتي الكم و الطريقة في مبدأ التعاون؛ فيستلزم كلامه دلالات أخرى كالحث أو الزجر، وكيفية الوصول إلى المعنى الضمني الذي يقصده المتكلِّم من أخصّ مباحث التداولية، لأنَّها تتعامل مع الوظيفة التواصلية للغة وليس الوظيفة التعبيرية(بُريك، 2016، ص:15)، وكلّ ذلك استجابات سياقية لتبليغ المقاصد.

وأمّا **(1) بَلْهَ زيدٍ** فيقول: **(2) دَعْ زيدًا**. (سيبويه، 1988، ج4ص:232)

يقول سيبويه:"وبَلْهَ ههنا بمنزلة المصدر، كما تقول: ضربُ زيدٍ."(1988، ج4ص:232)، وذكر النحاة أنَّ (بَلْهَ) على ثلاثة أوجه:اسم فعل بمعنى (دَعْ) فتنصب المفعول، نحو: بَلْهَ زيدًا، ومصدر بمعنى (الترك)، النائب عن (اتركْ)، فتستعمل مضافة، نحو: بَلْهَ زيدٍ، واسم مرادف لـ(كيف)(ينظر: مغني اللبيب، 1985، ج1 ص:156، و المرادي، 1992، ص:424). يتمثّل الفرق التداولي بين القولين(1) و(2) في جهاتٍ، فالقول (1) فعل كلامي توجيهي غير مباشر، والمثال(2) فعل كلامي توجيهي مباشر، فيختلف الأثر الناتج عن الفعل الكلامي(بَلْهَ) عن الفعل(دَعْ)، ولما يستعمل المصدر النائب عن فعل الأمر(ترك)، يصلح التكلّم به في مواقف التعميم؛ لعدم اختصاصه بجهة معينة ولتقيّده بالحدث، فتغيب الإشارات الشخصية و الزمنية؛ لأنَّه يستعمل بلفظ واحد للمذكر و المؤنث و المفرد و المثنى والجمع، كما يفترض القول(1) مسبقًا أنَّ المتكلِّم يقصد بيان الحدث دون فاعله، في حين هذه الأمور جميعها ظاهرة في صيغة الطلب الفعلي(2)(اِفعَلْ)، وبالتالي تفيد صيغة اسم الفعل هذه في مواقف الإبهام على المستمع من بعض نواح، فيكون فيها خرق لمبدأ الجهة وأمن اللبس، ما يفضي إلى استلزام الكلام دلالات مضمرة يحدّدها سياق التلفُّظ، وقد يكون التكلُّم بها تخفيفَ الطلب على المخاطَب أو التأدّبَ معه وحفظ ماء وجهه بعدم ذكر جهة المأمور، وهذا مؤشر اجتماعي يشي بتقارب معنوي بين أركان التواصل.

قولك: **(1) رُوَيْدَ زيدًا**، فإنَّما هو اسم لقولك: أَرْوِدْ زيدًا(سيبويه، 1988، ج1ص:241)، أي: **(2) أَمهِلْه.**(رضي الدين الأستراباذي، 1996، ج2ص:83)، أو ارفق به رفقًا وإنْ كان صغيراً قليلاً(المصدر السابق، ج3ص:95)؛ لأنَّ (رويدَ) مصغّر إرواد تصغير ترخيم(المرادي، 2008، ج3ص:1166).

يفترق اسم فعل الأمر(رويدَ) في القول(1) عن الفعل الذي بمعناه(أَمهِلْ) في القول(2) بكونه للطلب على وجه التأنّي والهداوة، ويفترض المثال(1) أنَّ العلاقة الرابطة بين المتخاطبين ودية؛ لأنَّ "الفعل الكلامي هو كجزء من التعامل الاجتماعي"(هدسون، 1990، ص:173)، بحيث صارت المؤشّرات الشخصية والزمنية مكنونة في الطلب، إذْ يقع اللفظ للواحد والجميع والذَّكر والأُنثى، وقد تلحقه الكاف لتُبيَّنَ المخاطَبَ المخصوصَ، خوفًا من التباس مَنْ يَعني بمَن لا يعني، وقد تحذف استغناء بعلم المخاطبَ أنّه لا يَعني غيرَه(سيبويه، 1988، ج1ص:244)، وهذا تعاون وتأدُّب وتهذيب مع المخاطَب، كما يتميز المثالان باختلاف فعل التأثير الناتج عن الحدث الكلامي لكلٍّ منهما وتأشيرهما الزمني المقرون بالتباعد أو التقارب، إذ يقصد المتكلِّم في (1) أَنْ يتمهّل المخاطَب أكثر من (2) مع المقصود بالتأنّي والإرفاق معه؛ لاشتمال صيغة الأمر على الزمن الاستقبالي وانعدامه في صيغة اسم الفعل الأمر المصدري، ولما اختلف القصد تباين التركيب.

ومن أسماء الأفعال ما يكون على شاكلة أسماء الأصوات في بنيتها الصوتية، نحو:صَهْ، مَهْ، هَيَّا، أُفّ، هاك،إِيهِ...، فاستعمل استعمال الأفعال حكاية لتلك الأصوات، أو قد تكون حكاية للأحوال النفسية(إبراهيم السامرائي، 1983، ص:121-122)، واسم الصوت هو أصوات يصوّت بها للحيوانات، عند طلب شيء منها، كالمجيء أو الزجر، نحو (عاه) و (هاب) لزجر الإبل، و(عه) للضأن، أو لأمر آخر كالشرب والتسكين كـ (سأ) للشرب، و(هدع) لتسكين صغار الإبل، و(نخ) مشددة ومخففة عند إناخة البعير، وكقولهم في دعاء الإبل لتشرب: جِئ جِئ، وهو أمر لها بورود الماء، وفي دعوتها لتُعلف: هأهأ، وهو أمر لها بتناول العلف، و(هيخ) و(هس) لزجر الغنم، و(بس) دعاء لها، و(جاهِ) زجر للسبع(ينظر:الأستراباذي، 1996، ج2ص:89، و ابن يعيش، 2001، ج3ص:89)، فيلحق هذا النوع من أسماء الأصوات بأسماء الأفعال وهو ما خوطب به ما لا يعقل(هارون، 2001، ص:157)، وقال سيبويه:"إِيهًا وأخواته نكرةٌ عندهم، وهو صوتٌ"(1988، ج3ص:302)، وقد يوضع كثير من هذه الأصوات في موضع الأمر للإنسان والبهائم(السيرافي، 2008، ج2ص:151)، وبالتالي تحمل هذه البنى الطلبية قِيَمًا سلوكيةً تنم عن مؤشّرات اجتماعية، وقد أشار الرُّماني إلى ملمح تداولي لطيف في بيان الفرق بين توجيه الأمر بصيغة فعل الأمر و بين توجيهه بصيغة اسم فعل الأمر، حيث قال: و جاز أَنْ يسمى الفعل في الأمر و النهي و لايقتصر على لفظ الأصل للحاجة إلى معاملة بعض المأمورين والمنهيين فيما يُراد منه كمعاملة البهيمة في البعث على الفعل بالصوت، كقولهم: (صَهْ) ففيه معنى الزجر بالصَّوت على حرف الفعل المصرف منه(1415هـ، ج2ص:529)، فإنَّ صورة التخاطب هذه تكشف عن توتر العلاقة الاجتماعية والتشظي النفسي بين قطبي الخطاب في هذا الموقف الكلامي، ما يجعل المتكلِّم يخرق مبدأ التأدُّب فيستعمل له صيغة طلبية تقترب تشكيلتها الصوتية من الأصوات التي تستعمل في الطلب مع البهائم، وبالتالي يحتمل الكلام دلالة تحقير المخاطَب؛ لما فيه من إنزاله منزلة ما لا يعقل، فالكلام إذًا مبني على افتراض مسبق بينهما وهو نوع علاقتهما. ولِما كانت فائدة أسماء الأفعال الدالة على الطلب هي المبالغة والتوكيد، يقول الدكتور فاضل السامرائي: (صَهْ) آكد و أبلغ في الزجر من (اسكُتْ)؛ لأنَّه يُراد بها الحدث المجرّد، فلا تتصل بالضمائر صاحبة الحدث، ويدل استعمالنا لها في اللغة الدارجة على ذلك، فـ(هص) مقلوب (صَه) أبلغ و أشد في الزجر من (اسكُتْ)، حيث نستعملها في المواقف التي تستوجب الصمت المطبق كأن يكون موقف رعب، أو موقف يستدعي الصمت لسماع شيء مهم(2000، ج4ص:44)، كما أنَّ هذا الاختيار ينم عن قوة الكفاءة التداولية عند مستعمل اللغة، وقد يخطئ مَن لايقف عند هذه الخيوط الدلالية الدقيقة بين صيغ الأمر فيحل إحداها محل أخرى بداعي تصوّر الترادف والاشتراك الدلالي على المراد، فيُحمل كلامه على جهة لا تُراد وعلى إثر ذلك يوقع الفعل الكلامي أثرًا قد يُظَن بالمتكلِّم وقصده، ولعلّ ذلك وجهٌ يفسّر جمود(صَه) وغيره من أسماء الأفعال خصوصًا ما يشاكل أسماء الأصوات، فالبهائم تُساق بأسماء أصوات واحدة وإنْ اختلفت في الجنس والكم.

ومن الإشارات التداولية في استعمال أسماء الأفعال تنكير بعضها أو تعريفها، يقول سيبويه: "ليس اسمٌ يشبه الأصوات فيكون معرفة إلّا لم ينوّن، وينوّن إذا كان نكرة"(1988، ج2ص:199)، وجاء في موضع آخر من الكتاب:"وزعم الخليل: إنَّ الذين قالوا: صهٍ ذاك. أرادوا النكرة، كأنهم قالوا: سكوتاً"(سيبويه، 1988، ج3ص:302، وينظر:نفسه، ج2ص:53، و ابن يعيش، 2001، ج3ص:80)، حيث يفترض في صيغة التعريف العلم السابق بالسكوت عن الكلام المعهود بين المتخاطبين، ولا يمنع من التكلّم في غيره، في حين تدلّ صيغة التنكير على عدم الكلام في أي أمر كان، ولما اختلفت المقاصد و ظروف الكلام اختلف التعبير، إجراءً لقواعد التخاطب في مبدأ التعاون.

وأمّا ما ذكره سيبويه في الفرق بين الصيغة القياسية لاسم فعل الأمر(فَعالِ) وصيغة فعل الأمر(اِفعَلْ)، فهو أنَّ (فَعَالِ) أصله ومعناه (اِفعَلْ)، تأتي بلفظ واحد لجميع المخاطبين(1988، ج1ص:241-242، ج3ص:271-272، 280)، جاء في الكتاب: **مَناعِها** من إبلٍ مَناعِها، هذا اسم لقوله لهُ: **اِمنعْها**(سيبويه، 1988، ج1ص:242)، ويقال: **نَزالِ**، أي: **اِنزلْ**(سيبويه، 1988، ج3ص:271، وينظر: ابن السرّاج، د.ت، ج2ص:132). إنَّ هذا الاستبدالَ بين العناصر الدالة على المعنى الواحد أو القريب هو

العدول عن بنية إلى أخرى، وقد ذهب كثير من النحاة إلى أنَّ هـذا غالبًا يكـون لغـرض يتصـل بالدلالـة، قـال ابـن جنـي: إنَّـك"في المبالغة لا بدّ أَنْ تترك موضعًا إلى موضع، إمّا لفظًا إلى لفظ و إمّا جنسًا إلى جنس، فاللفظ كقولك: عُراض، فهذا قد تركت فيه لفظ عريض. فعُراض إذًا أبلغ من عريض. وكذلك رجل حُسَّان و وُضّاء فهو أبلغ من قولك : حَسَن و وضِيء وكُرَّم أبلغ مـن كـريم"(د.ت، ج3ص:46)، وكـذلك الحـال في صـيغ فعـل الأمـر إذ بنيـة(فَعَالِ) معدولـة عن(اِفعـلْ)؛ للاختصـار و المبالغـة في الطلـب، قـال الرضي:"اعلم أَنّ مذهب النحاة: أنَّ(فَعالِ) هذه معدولة عن الأمر الفعلي، للمبالغة، وهذه الصيغة للمبالغـة في الأمـر، كـ(فعال) و(فعول) مبالغة فاعل، وكـذا قـالوا في: شـتان، و وشـكان، و سرعـان: أنّهـا معدولـة"(1996، ج3ص:109)، وإنْ كـان يَـرى أنَّ هـذا العدول شيء لا دليل لهم عليه(الأستراباذي، 1996، ج3ص:110)، ويقول ابن يعيش:"إنَّما أوتي بهذه الأسماء لِما ذكرناه مـن إرادةِ الإيجاز والمبالغة في المعنى، فـ(نَزالِ) أبلغُ في المعنى مِن (انْزِلْ)، و(تَراكِ) أبلغُ من (اتْرُكْ). وإنّمـا غُـير لفـظُ الفعـل الواقعَـةِ هـذه الأسماءُ موقعه، ليكون ذلك أدَلَّ على الفعل، وأبلغَ في إفادة معناه"(2001، ج3ص:46-47)، وقد رأى عبد القاهر الجرجاني من قبل أنَّ وجه المبالغة في(فَعَالِ) هو في تكرار معنى الفعل، إذْ يرى أنَّ (نَزالِ) على معنى(انزِلْ) ثلاث مرات(1982، ج2ص:1020)، وقـال الدكتور مهدي المخزومي إنَّ (فَعالِ) يُراد به إيقاع الفعل فورًا(1986، ص:206)، وهذا يوحي به مذهب الجرجاني في قصـد تكريـر لفظ الفعل، وبالتالي يمكن أنْ تعمل هذه البنية كمؤشر زمني يدل على الفور في الإنجاز. ويرى فيها الـدكتور الأوسي قيمـة دلاليـة إضافية حيث "صيغة (فَعَالِ) ليست مساوية لصـيغة (اِفعَـلْ) في المعنـى والدلالـة، وإنَّمـا هـي تزيـد عليهـا في إِفـادة معنـى حـثّ المخاطَب على الفعل، لا التوكيد، وهذا هو الفرق في استعمال(ذَهابِ يا زيدُ) في موضع و(اِذهبْ يا زيدُ) في موضع آخر"(1988، ص:197)، أي: أنَّها تحمل دلالة ثنائية من التوجيه والإفصاح عن الحث على المطلوب(حسّان، 2006، ص:254-255).

يظهر ممّا سبق أَنَّ بنية (فَعَالِ) تفيد في مواقف لاتصلح لها صيغة(اِفْعَلْ)، ومنها: الإبهام المقصود، أو تعميم الطلـب؛ لعدم ظهور جهة التخاطب لفظًا، فتستلزم دلالات مضمرة يرمي إليها المـتكلِّم بخـرق قاعـدتي الكـم والجهـة في مبـدأ التعـاون، فينتج عن هذا الفعل الكلامي تأثير مغاير لبنية الفعل، كما تصلح هذه الصيغة في المواقف التي تتطلب التشديد على إيقاع الطلب والاستعجال والاقتصاد اللغوي.

وكلّ ما تقدّم من بيان الفروق النحوية التداولية في الخطاب الأمري بين صيغه الأربعة، يشهد على دقة العرب في بنـاء تراكيبهم، قال ابن جني: إنّهم أثناء التعبـير عـن أغراضـهم يحـتاطون و يقتاسـون و لا يفرّطـون و لا يُخلِّطـون(د.ت، ج1ص:244)؛ وذلك لمراعاتهم المعنى والحرص عليه و التوخّي لما يريدون من أغراض و غايات(الحمدان، 2004، ص:275)، بحيـث يـأتي اختيـار أي صيغة وتركيب على وفاق مع سياقه، وهذا من أبرز ما وسمَ لغة العرب بالبلاغة.

7. النتائج:

1- أظهرت الدراسة أنَّ بنى الأمر ليست على درجة واحدة في الدلالة على هذا المعنى الكلامي، بل تختلف قوة وبلاغة، فالعدول عن بِنية إلى أخرى، ليس للتخفيف أو كثرة الاستعمال أو تنويع العبارة فحسب، بل تلبية لمقتضيات التخاطب، حيث إنَّ كلّ صيغة تصلح لموقف كلامي معين ومقصد يتوخّى المتكلِّم إيقاعه على وجه لا يُدرك إلا بها، ما لم يُلتمس ذلك تطرية لنشاط المتلقي.

2- مفهوم الاستعلاء للأمر الذي هو أصل فيه، ليس على إطلاقه دومًا؛ فقد يدق النظر فيه ليكون بأمر قائم في أحـد المتخـاطبين، وإِنْ كان دون سواه في غيره ، وبهذا يرتبط الاستعلاء بما يُبنى عليه الموقف الكلامي والقصد من الحدث الجاري في الكلام.

3- تحديد النحاة والبلاغيين لأنواع الطلب التوجيهي بالأمر و الدعاء و الالتماس، هو نظر تداولي لهذا المعنى الكلامي؛ ففيه مراعاة لمقام المشاركين في عملية التخاطب والظروف السياقية.

4- إنَّ الصيغ الموضوعة للأمر بمثابة خيارات بيانية في انتقاء استراتيجية التخاطب من حيث الشدة في الوقع و التأثير في الـنفس، أو التدرُّج في الأسلوب لـمَن لا تجمعه معرفة سابقة بالمتلقي، فمقاصد المتكلِّم وظروف الكـلام بجميـع معطياتهـا هـي الـتي تحدّد الخاصية التركيبية البيانية لصيغة الفعل التوجيهي، لذلك التهاون في الأخذ بعين الأهمية لهذه الأمور يكون له تبِعـات على المتكلِّم ورسالته التواصلية.

5- الأوصاف التي أطلقها سيبويه على الأمثلة كالحسن والقبح والجودة والكثرة والقلة والضعف والاستقامة...، من المعايير التداولية في قبول التراكيب ومناسبتها في التواصل الفعّال.

6- يمكن القول إنَّ كثيرًا من أمثلة كتاب سيبويه، لايستطاع الجزم بمقاصدها ومعانيها المضمرة؛ بسبب احتجاب بعض العناصر السياقية فيها، من شخصية المتكلِّمين وخلفياتهم المعرفية و الاجتماعية و النفسية، و ظروف التخاطب ومتعلقاتها من الزمان و المكان و الأحوال، و لعلّ هذا بسبب أنَّها سيقت لتأسيس القواعد اللغوية.

8. المصادر و المراجع:

1. إبراهيم السامرائي، د.إبراهيم أحمد الرَّاشد (1983)، **الفعل زمانه و أبنيته**، ط3، بيروت، مؤسسة الرسالة.
2. ابن الخشَّاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد(ت 567 هـ) (1972)، **المرتجل في شرح الجمل**، تح:علي حيدر، دمشق.
3. ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي(ت 316هـ) (د.ت)، **الأصول في النحو**، تح: عبد الحسين الفتلي، بيروت- لبنان، مؤسسة الرسالة.
4. ابن جني، أبو الفتح عثمان(ت392هـ)(د.ت)، **الخصائص**، تح: محمد علي النجار، بيروت- لبنان، عالم الكتب.
5. ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله(ت 761هـ)(1985)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تح: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط6، دمشق، دار الفكر.
6. ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله(ت 761هـ)(د.ت)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تح: عبد الغني الدقر،سوريا، الشركة المتحدة للتوزيع.
7. ابن يعيش، موفق الدين الأسدي الموصلي أبو البقاء ابن أبي السرايا محمد بن علي(ت 643هـ)(2001)، **شرح المفصَّل للزمخشري**، قدّم له: د.إميل بديع يعقوب، ط1، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية.
8. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف(ت 745 هـ)(د.ت)، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تح: د.حسن هنداوي، ط1، دمشق، دار القلم.
9. إدريس، مقبول إدريس(2004)، **البعد التداولي عند سيبويه**، عالم الفكر، المجلد33 ع1، ص245-280، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
10. الأستراباذي، محمد بن الحسن رضي الدين (ت686 هـ) (1996)، **شرح كافية ابن الحاجب**، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ط2، بنغازي، جامعة قاريونس، دار الكتب الوطنية.
11. أوستن، جون لانغشو(2019)، **الفعل بالكلمات**، تح:جايمس أوبي أورمسن و مارينا سبيسا، الترجمة: طلال وهبة،ط1، المنامة، مملكة البحرين، هيئة البحرين للثقافة والآثار.
12. الأوسي، د.قيس إسماعيل(1988)، **أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين**، بغداد، المكتبة الوطنية.
13. بُريّك، د.محروس السيد يوسف محمد(2016)، **التأويل التداولي في كتاب سيبويه**، ع87، ص15-47، جامعة القاهرة، مجلة كلية دار العلوم.
14. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت 471هـ) (1982)، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تح:د.كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام.
15. جمعة، د. حسين جمعة(2005)، **جمالية الخبر والإنشاء(دراسة بلاغية جمالية نقدية)**، دمشق، اتحاد الكتاب العرب.
16. الجواري، د.أحمد عبدالستار (1974)، **نحو الفعل**، بغداد، مطبوعات المجمع العلمي العراقي.
17. حسّان، د.تمام حسّان عمر(2006)، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ط5، القاهرة، عالم الكتب.
18. الحمدان، محمد علي السليم(2004)، **أثر المعنى في تقدير بناء التراكيب وإعرابها عند سيبويه**، رسالة ماجستير، الإشراف:د.سمير شريف إستيتية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن.
19. الرُّماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله(ت 384هـ) (د.ت)، **رسالة منازل الحروف**، تح: إبراهيم السامرائي، عمان، دار الفكر.
20. الرّماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله(ت384 هـ) (1415هـ) ، **شرح كتاب سيبويه**، تح: محمد إبراهيم يوسف شيبة، أطروحة دكتوراه، الإشراف: د.أحمد مكي الأنصاري، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
21. الرّيحاني، د.محمد عبدالرحمن، **اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية**، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.
22. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي (ت 337هـ) (1985)، **اللامات**، تح: د.مازن المبارك، ط2، دمشق، دار الفكر.
23. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد(ت538هـ) (1407هـ)، **الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، ط3، بيروت، دار الكتاب العربي.
24. سبيربر، دان سبيربر و ديدري ولسون(2016)، **نظرية الصلة أوالمناسبة في التواصل والإدراك**، ترجمة: هشام إبراهيم عبدالله الخليفة،ط1، بيروت- لبنان، دار الكتاب الجديد المتحدة.
25. السَّعران، د.محمود السَّعران(1963)، **اللغة والمجتمع رأي ومنهج**، ط2، الإسكندرية.
26. سعود، د.إيهاب سعود(د.ت)، **فاعلية العلاقات النحوية في تداولية النص**، الكتاب منشور على شبكة الألوكة:www.alukah.net/literature_language.1/135671/0
27. السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي(ت 626هـ)(2000)، **مفتاح العلوم**، ضبطه وعلّق عليه: نعيم زرزور، ط1، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية.

28. سلفاوي، أم الخير سلفاوي (2009)، **البعد التداولي في البلاغة العربية من خلال (مفتاح العلوم) للسكاكي**، رسالة ماجستير، الإشراف: د.أحمد بلخضر، كلية الآداب و اللغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

29. السُّهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد(ت 581هـ)(1992)، **نتائج الفكر في النحو**، ط1، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية.

30. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر(ت180هـ)(1988)، **الكتاب**، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3، القاهرة، مكتبة الخانجي.

31. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368 هـ) (2008)، **شرح كتاب سيبويه**، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط1، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية.

32. الشهري، عبدالهادي بن ظافر الشهري(2004)، **استراتيجيات الخطاب**، ط1، بيروت – لبنان، دار الكتاب الجديد المتحدة.

33. فاضل السامرائي، د. فاضل صالح(2000)، **معاني النحو**، ط1، الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

34. المتوكل، د.أحمد المتوكل(2006)، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد**،ط1، الرباط، دار الأمان.

35. المخزومي، د.مهدي محمد صالح(1986)، **في النحو العربي نقد و توجيه**، ط2، بيروت – لبنان، دار الرائد العربي.

36. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ(ت 749هـ) (1992)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تح: د.فخرالدين قباوة، و الأستاذ محمد نديم فاضل، ط1، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية.

37. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ(ت 749هـ) (2008)، **توضيح المقا صد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، شرح و تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي.

38. مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري(ت261هـ) (1334هـ)، **الجامع الصحيح المسمّى صحيح مسلم**، مصورة من الطبعة التركية المطبوعة في استانبول، بيروت، دار الجيل.

39. مصطفى، د.محمد هيثم(2012)، **القصدية الإنجازية في مضمون الخطاب النحوي في كتاب سيبويه**، المجلد(11) ع3، ص220-238، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل- العراق.

40. ميلاد، د.خالد ميلاد(2001)، **الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية**،ط1، تونس، المؤسسة العربية للتوزيع.

41. نعامنة، عماد زاهي ذيب(1999)، **نظرية المعنى في كتاب سيبويه**، رسالة ماجستير، الإشراف: د.محمد كاظم جاسم البكاء، كلية الآداب، جامعة مؤتة، الأردن.

42. هارون، عبدالسلام محمد(2001)، **الأساليب الإنشائية في النحو العربي**، ط5، القاهرة، مكتبة الخانجي.

43. هدسون، د.هدسون(1990)، **علم اللغة الاجتماعي**، ترجمة: د.محمود عيّاد، ط2، القاهرة، عالم الكتب.

44. Carter (1973), M.G, **An Arab Grammarian of the eighth century**, Vol(93), No.2, p:146-157, Journal of the American Oriental Society.

پراگماتیکی جیاوازییە سینتاکسییەکان لە فۆرمەکانی فەرماندان دا - لێکۆلینەوەیەکی پراکتیکیە لە نموونەکانی پەرتووکی سیبەوەیهی-

دڵدار غەفور حەمەدەمین باڵەکی سەعدی سەعدون سەرتیب
کۆلێژی زمان- بەشی زمانی عەرەبی- زانکۆی سەلاحەددین – هەولێر
deldar.hamadameen@su.edu.krd saade.sarteep@su.edu.krd

پوختە

ئەم لێکۆلینەوەیە هەوڵێکە بۆ گەڕان بە دوای واتا پراگماتیکی یەکان و دۆزینەوەی جیاوازییەکانی لە هەر چوار فۆرمەکانی فەرماندان دا: فرمانی داخوازی، فرمانی ڕانەبردووی لکاو بە (لامی) داخوازی، فرمانی داخوازی ناوی، وە چاووگی جێگری فرمانی داخوازی، لە نموونەکانی پەرتووکی سیبەوەیهی، ئەمەش بە سوود بینین لە بۆچوونە واتاییەکانی ڕێزمانناسە کۆن و نوێیەکان و خودی توێژەر و هەڵێنجانی واتا پراگماتیکی یەکان و بەستنەوەیان بە ڕەهەندە سەرەکییەکانی، کە بریتین لە: تیۆری کردە گوتارییەکان و مەبەستداری، واتا شاراوەکان(واتای واتا) و پرەنسیپەکانی ئاخاوتن، پێشگریمانەکردن، لەگەڵ نیشانکارەکان؛ بەمەبەستی زانینی تایبەتمەندییەکانی ڕستەی گوتاری فەرماندان و پەی بردن بەو بارودۆخە گوتارییانەی کە تیایاندا بەکاردێن، ئەمەش لە ڕێگای ئاشکراکردنی هێڵ و سیما پراگماتیکی یەکانی نێوان فۆرم و شێوەکانی فەرماندان، لە ئەنجامیشدا دۆزینەوەی ڕێگای بەدیهاتنی گەیاندنی نموونەیی بە هەر فۆرمێک لە بارودۆخەکەیدا.

کلیلی توێژینەوە: پراگماتیک، جیاوازییە سینتاکسییەکان، فۆرمەکانی فەرماندان، پەرتووکی سیبەوەیهی، شێوازی ئاخاوتن.

The Pragmatics of Syntactic Differences - an applied study in Sibawayh's book examples-

Saadi Saadoon Sartib **Deldar Ghafur Hamadameen**
College of Languages - Arabic department - Salahaddin University-Erbil
saade.sarteep@su.edu.krd deldar.hamadameen@su.edu.krd

Abstract

This research tries to demonstrate the pragmatics differences between the four imperative forms: the imperative verb, the present tense associated with the demand tool, the imperative verb noun, and the infinitive representing the imperative verb, in the examples of Sibawayh's book, by investing in semantic ancient and Modernists Grammarians's elicitations, and the opinions of the researcher, and then linking them to the basic pragmatics dimensions, as: speech acts, Intentionality, conversational implicature, Speech principles, Presupposition and Deixis; In order to be familiar with the features of the command speech structures and the situations in which they are used, and that is through reveal the precise expression mechanisms that separate these formulas in expressing the meaning of the command, and thus reaching the path that achieves the optimal communication in every form in its contexts.

Key words: Pragmatics, Syntactic differences, Imperative forms, Sibawayh's book, Communication style.